واقع القطاع الزراعي وآفاق تطويره

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

المهندس محمد حسان قطنا

يحتاج واقع القطاع الزراعي إلى ضرورة مضاعفة الجهود للنهوض به وتجاوز الصعوبات التي تعيق تطويره، وفي مقدمتها تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي للمزارع.

إن الظروف الصعبة التي مرت بها سورية خلال سنوات الحرب من استهداف للبنى التحتية والمنشآت الإنتاجية كانت لها انعكاسات سلبية كبيرة على القطاعين الزراعي والحيواني.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، كضعف كفاءة الاستثمار الزراعي في الموارد الطبيعية الأرضية والمائية، نتيجة عدم الاعتماد على أساليب الزراعة الحديثة والتكنولوجيا والمكننة الزراعية والاستمرار بالأساليب التقليدية. كما أن مشكلة الحيازة الزراعية، والاستثمار القسري للأراضي الزراعية والحراجية والبادية والمراعي، وضعف سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي وخاصة النظام التسويقي ومدى تلبيته لتطوير الإنتاج الزراعي، إنما تُعد من أبرز المشكلات المعيقة لتطوير هذا القطاع.

ومن هنا كان لابد من أخذ زمام المبادرة في مساعدة المزارعين بالعمل على تصريف منتجاتهم منعاً لاستغلالهم، وتزويدهم بمستلزمات الإنتاج، وتأمين الأدوية والمبيدات الزراعية والبيطرية والأسمدة بأسعار مناسبة تراعي أوضاع المزارعين، وإعادة تشغيل المعامل والمصانع المتوقفة، وخاصة تلك التي يتركز فيها إنتاج المواد الأولية، وضرورة زيادة المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل العلفية لتأمين الأعلاف للحيوانات في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف المستوردة، وذلك للحد من التأثيرات السلبية على ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان، وللحفاظ على الثروة الحيوانية في سورية.

إن مواجهة التحديات ومعالجة المعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي إنما تحتاج إلى التعاون والتفاعل بين مختلف الجهات المعنية بهذا القطاع، كذلك فإن القوانين الناظمة لإدارة القطاع الزراعي جيدة. ولكن ثمة فجوات كبيرة عند التطبيق على أرض الواقع. ونؤكد هنا على أن الهيكلية الجديدة لوزارة الزراعة يمكن أن تساعد مستقبلاً على إعادة تنظيم هيكلة القطاع الزراعي.. كما يُعد العمل على إيجاد استراتيجية واضحة للتنمية الريفية أمراً لابد من التخطيط له بشكل يحقق الجدوى الاقتصادية.

هذا ولابد لنا من أن نؤكد على أهمية التكامل بين الجامعات ومراكز البحوث والإدارات التنفيذية ومواكبة التطور المعرفي والتقني الزراعي العالمي مادياً وتقنياً وفكرياً وإدارياً وسلوكياً، وكذلك تطوير منظومة برامج التنمية المستدامة والنظام التسويقي ومدى تلبيته لتطوير الإنتاج.

وهناك قانون جديد سيصدر قريباً بتنظيم أسواق الجملة للمنتجات الزراعية وإحداث شركات للتسويق من أجل ربط سلاسل الإنتاج بدءاً من تأمين مستلزمات الإنتاج بما يضمن حقوق الفلاح وضبط حالات الفساد ❖